

مرسوم سلطاني

رقم ٨١/٥٠

بتأسيس شركة مساهمة عمانية باسم « بنك عمان للزراعة والاسماك »

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

- وعلى القانون رقم ٧٤/٢ بشأن السجل التجاري
- وعلى القانون رقم ٧٤/٤ بشأن الشركات التجارية
- وعلى القانون رقم ٧٤/٧ بشأن القانون المصرفي لعام ١٩٧٤
- وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٢٣ بشأن الشركات المؤسسة بموجب مرسوم سلطاني وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : الموافقة على تأسيس شركة مساهمة عمانية متخصصة باسم « بنك عمان للزراعة والاسماك (ش.م.ع) » .

مادة ٢ : تتحدد أغراض البنك على النحو التالي :

- (أ) تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل الى العمانيين والشركات العمانية لتمويل المشروعات التي تتصل اتصالا مباشرا بالزراعة والاسماك .
- (ب) تقديم كافة الضمانات البنكية المحققة لاغراض البنك الموضحة أعلاه وخاصة ضمان القروض التي تمنحها البنوك الاخرى او المؤسسات المالية للعمانيين والشركات العمانية المشتغلة بالزراعة أو الاسماك .
- (ج) الاشتراك مع الوزارات المعنية في تنظيم توزيع القروض والمنح المقررة لقطاع الزراعة والاسماك في الموازنات الانمائية السنوية .
- (د) المساهمة في رؤوس اموال الشركات العمانية العاملة في مشروعات الزراعة والاسماك ، ومنها تربية الماشية والمشروعات السمكية والصناعات الزراعية أو التعمد بتغطية الاكتتاب العام في أسهم هذه الشركات في حدود لا تتجاوز ٢٠ في المائة من القيمة الصافية للبنك .
- (هـ) تقديم المعونة الفنية للعمانيين والشركات العمانية بناء على طلبها وذلك في حدود الموارد المتاحة للبنك .
- (و) قبول الودائع تحت الطلب أو الاجسل وكافة أنواع ودائع التوفير من عملائها .
- (ز) ممارسة كافة الاعمال المصرفية اللازمة لتنفيذ هذه الاغراض .

مادة ٣ : موارد البنك هي :

- (أ) رأس المال الاسمي .
- (ب) الاحتياطيات .
- (ج) الودائع تحت الطلب أو الاجل وكافة أنواع ودائع التوفير من عملاتها .
- (د) المبالغ المقرضة من الحكومة أو من المصارف الخاصة أو العامة أو من المؤسسات المالية في سلطنة عمان أو في الخارج .
- (هـ) اعادة التمويل من المصرف المركزي أو غيره من المصارف .
- (و) الاعانات والتبرعات .

مادة ٤ : رأس المال الاسمي تسعة عشر مليون ريال عماني (١٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ز . ع) مقسم الى مليون وتسعمائة ألف سهم قيمة كل سهم عشرة ريالات عمانية موزعة كالاتي :

- ١٨٨٠٠٠٠ مليون وثمانمائة وثمانون ألف سهم لحكومة السلطنة .
 - ١٠٠٠٠ عشرة آلاف سهم لغرفة تجارة وصناعة عمان .
 - ١٠٠٠٠ عشرة آلاف سهم لبنك تنميسة عمان .
- وتتعهد حكومة السلطنة بتغطية الاكتتاب في رأس مال البنك .

مادة ٥ : يشكل مجلس ادارة البنك من تسعة أعضاء برئاسة وزير الزراعة والاسماك وعضوية كل من :

- (أ) عضو يمثل المديرية العامة للمالية . ويختاره نائب رئيس مجلس الشئون المالية .
- (ب) عضوان يمثلان غرفة تجارة وصناعة عمان ويختارهما رئيس الغرفة .
- (ج) عضويتمثل وزارة الزراعة والاسماك يختاره الوزير رئيس مجلس ادارة البنك .
- (د) أربعة أعضاء يمثلون مناطق السلطنة المختلفة . ويختارهم رئيس مجلس ادارة البنك .

مادة ٦ : تضمن الحكومة القيمة الاسمية لاسهم راس مال البنك .

مادة ٧ : تخصص الحكومة سنويا للبنك معونة في موازنتها العامة ليستخدمها في تخفيض سعر الفائدة على بعض القروض التي يمنحها والتي تقتضى الظروف منحها بفائدة مخفضة ويعوضه عن الفرق بين تلك الفائدة المخفضة وما كان يمكن الحصول عليه من الفوائد الجارية التي تمكن البنك من ممارسة نشاطه . ويعوض البنك في أول كل سنة مالية . وفي نهاية السنة المنصرمة تعادل تسوية طبقا للمحقق من العمليات .

مادة ٨ : تضمن الحكومة القروض التي يحصل عليها البنك في حدود اقصاها اربعة أمثال رأس ماله المدفوع واحتياطاته العامة :

- مادة ٩ : يتبع في تأسيس وتسجيل بنك عمان للزراعة والاسماك القوانين والقرارات .
واللوائح السارية في سلطنة عمان وخاصة أحكام قانون السجل التجاري رقم
٧٤/٢ . وقانون الشركات التجارية ٧٤/٤ والقانون المصرفي العماني رقم
٧٤/٧ . الا ما استثني منه بمقتضى نص في هذا المرسوم .
- مادة ١٠ : يستثنى بنك عمان للزراعة والاسماك من احكام الفصل الثالث من
الباب الرابع من القانون المصرفي العماني لعام ١٩٧٤ . وكذلك من المادة
٤-٤/٠٦ . ٤-١/٠٢ منه . ومن المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية
رقم ٧٤/٤ . ومن كافة القوانين الاخرى التي تتعارض مع هذا المرسوم
او تخالفه .
- مادة ١١ : يعفى بنك عمان للزراعة والاسماك من كافة الضرائب الحالية والمستقبلية وكافة
الرسوم فيما عدا الرسوم الجمركية .
- مادة ١٢ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعدل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٥ رجب سنة ١٤٠١
الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٨١

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٢١٨) الصادرة في ١/٦/١٩٨١